



جامعة المنصورة
كلية التربية



الفساد الإداري في مؤسسات التعليم بدولة الكويت الآثار المترتبة عليه وآليات الوقاية منه

إعداد

الباحثة / زينب مطر حرا به حميد

إشراف

د/ السيد فكري عبد العزيز
مدرس بقسم أصول التربية
ومدير مركز تعليم الكبار
كلية التربية - جامعة المنصورة

أ.د/ محمد حسنين عبده العجمي
أستاذ ورئيس قسم أصول التربية
والعميد السابق لكلية التربية
جامعة المنصورة

مجلة كلية التربية - جامعة المنصورة

العدد ١٢٧ - يوليو ٢٠٢٤

الفساد الإداري في مؤسسات التعليم بدولة الكويت الآثار المترتبة عليه وأليات الوقاية منه

زينب مطر حرابه حميد

• مقدمة

الفساد الإداري في المؤسسات التعليمية من أهم المعضلات التي تواجه المهتمين بقضايا التعليم والمسؤولين والقيادات التربوية والعاملين بها؛ لماله من آثار سلبية مختلفة على إنتاجية العمل، بالإضافة إلى فقدان الثقة من جانب العاملين والرؤساء والذي يؤدي إلى اللامبالاة والاعترا ب وقلة الرضا وقلة الدافعية للعمل، خاصة وأن بيئة الفساد تشمل عدة عوامل لها علاقة مباشرة بسلوك العاملين وهي العوامل الاجتماعية والاقتصادية وهياكل الأجور والمرتبات والعوامل الإدارية التي تتعلق بقلة الاستقرار الإداري والوظيفي وأثر ذلك على سلوكيات الأفراد^(١).

ومن منظور التنمية المجتمعية، بعد الفساد في التعليم هو الأخطر على الإطلاق مقارنة بممارسات وصنوف الفساد في قطاعات أخرى مثل الجمارك والضرائب والشرطة أو غيرها، ومرد ذلك إلى أن معظم الفساد في مجال التعليم يقع ضمن فئة سوء السلوك المهني *misconduct professional* وهو سلوك ينطوي على كسر وخرق للمعايير المهنية، وهو ما يشكل اهتزازا كبيرا للمنظومة المهنية والأخلاقية الحاكمة لكافة مؤسسات المجتمع الأخرى، على اعتبار أن المؤسسات التعليمية تغذي هذه المؤسسات بالخريجين ممن أصابهم تلك العدوى، من الذين يعملون كقادة وموظفين^(٢).

• مشكلة البحث

تمثل حالة الفساد الكبير الظاهرة الأكثر خطورة حيث يقوم السياسيون وكبار المسؤولين بتخصيص الموارد العامة للاستخدامات الخاصة وتنتشر مظاهر اختلاس أموال الدولة ورشاوى الصفقات الكبيرة والعقود التي يصعب اكتشافها بسهولة، أما الفساد الصغير فإنه يمثل حالات الفساد التي تمارس من قبل العاملين والموظفين الحكوميين في المؤسسات كرشاوي صغيرة ومحددة من أجل زيادة دخولهم وتحسين مستوى معيشتهم^(٣).
ويأخذ الفساد في مجال التعليم أشكالاً مختلفة وعديدة، بدءاً من الرشاوى التي تدفع للحصول على مقاعد في المدارس والجامعات الحكومية، مروراً بمبيعات الأدوات المدرسية وإنشاء المدرسة وتأسيسها وشراء أجهزة المختبرات والكتب المدرسية وانتهاء باختيار المعلمين غير

(١) محمد حسنين العجمي (٢٠٠٧م): الإدارة المدرسية ومتطلبات العصر، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ص-٣٧٦.

(٢) Chapman, D. (2002). *Corruption and the Education Sector*. USAID, MSI. Management Systems International, Washington, p. 66.

(٣) محمد إبراهيم محمد (٢٠١٠م): نحو سياسة لتطبيق اللامركزية في التعليم قبل الجامع لتحقيق مجتمع المعرفة - رؤية نقدية استشرافية، من بحوث المؤتمر الدولي الخامس مستقبل إصلاح التعليم العربي المعرفة - تجارب ومعايير ورؤى المركز العربي للتعليم والتنمية (أسد) والجامعة العربية المفتوحة بالقاهرة، المنعقد في الفترة من ١٣-١٥ يونيو ٢٠١٠، ص ١٤٢.

المؤهلين والاتجار في الشهادات المدرسية والدرجات العلمية، فيما يطلق عليه جريمة سرقة المستقبل^(١).

وعلى الرغم من أهمية التعليم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ورفاهية الإنسان في كل المجتمعات، تشير التقارير إلى اكتشاف بؤر للفساد في هذا المجال، فالفساد عندما يقترن بالجريمة المنظمة توفر له الخبرة الإجرامية والمعلومات الاقتصادية وتكشف له نقاط الضعف في حركة الأموال، ومعروف أن مجال التعليم من أكثر المجالات التي تسخر لها الأموال العامة باعتباره أهم مجالات الاستثمار، وفي دراسة عام ٢٠٠٥ على عشر دول وهي: الأرجنتين - البوسنة والهرسك - البرازيل - جورجيا - المكسيك - نيبال نيكارجوا - النيجر - سيراليون - رامبيا - وجد أن هناك ممارسات فساد منظم في نفقات المدارس والجامعات امتدت إلى أكثر من عقدين من الزمان وأفقدت الآلاف من أبناء تلك الدول فرص التعليم^(٢).

ويؤكد البعض أن تدهور العملية التعليمية هو في ذاته صورة من الفساد الإداري والذي أدى إلى شيوع العديد من صور الفساد الإداري في التعليم، لعل من أهمها الدروس الخصوصية والغش، وتسريب الامتحانات وعدم جدتها، وانتشار الرشوة والمحسوبية، وفساد البحث العلمي والصناديق الخاصة ومكافآت الامتحانات، وفساد المدارس والجامعات الأجنبية، وفساد في المناقصات المتعلقة بالتعليم، ودعم الكتب الدراسية، كما يؤكد البعض أن ظاهرة الدروس الخصوصية هي المسئول الأول عن تفشي الفساد في قطاع التعليم، باعتبارها مشكلة ذات ثلاثة أبعاد، البعد الأول الدروس الخصوصية ترتبط بتراجع وتدني أجور المدرسين، والبعد الثاني هو تواضع مستوى المناهج التعليمية الدراسية، والأمر الثالث هو أن الحكومة والمؤسسات التعليمية غضت الطرف طويلاً عن إيجاد حلول جذرية لهذه الظاهرة^(٣).

ويرى (Duncan & David) أن المعلمين والإداريين قد سقطوا في شبكة من الأكاذيب من خلال محاولاتهم إقناع أنفسهم ورؤسائهم والعامة أن زيادة نسب إنجاز الطلاب يعني أن الطلاب قد تعلموا وأن المعلمين والإداريين والمدارس ناجحة، وهذه المراوغة استلزمت تكلفة نفسية على البعض منهم الذين يتمتعون بالنزاهة، ويذكر الباحث أن هذا ما يحدث أيضاً في واقع نظام التعليم الكويتي من خلال خروج وزراء التربية ومساعدتهم لوسائل الإعلام المختلفة، للتباهي بنسب النجاح في الشهادات العامة، رغماً أن نسب لا يستهان بها من الطلاب لا يجيدون القراءة والكتابة بعد إنهائهم مرحلة التعليم الأساسي^(٤).

وفي ذلك أشار تقرير مركز منظار للدراسات والشؤون والتقارير السياسية لعام ٢٠٢٢ حول المنظومة التعليمية بالكويت وتحديات الواقع أن الكويت تمنح درجات مدرسية عالية للطلبة،

(١) نبيل سعد خليل وزميله (٢٠٢٠م): "تصور مقترح لتفعيل المساءلة التعليمية للحد من ظاهرة الفساد الإداري بمؤسسات التعليم قبل الجامعي بمحافظة سواهج"، مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية، ع (٣)، كلية التربية، جامعة سواهج، ص - ٤٤.

(٢) عبد المجيد محمود عبد الحميد (٢٠١٤م): " آراء المعلمين حول بعض قضايا التعليم المصري ومشكلاته، مجلة كلية التربية جامعة أسيوط، ع (٩)، م (١)، ص - ٦٦.

(٣) جمال أحمد السبيسي (٢٠١٧م): " إعادة هندسة العمليات في الجامعات العربية للارتقاء بقدرتها التنافسية على ضوء التصنيفات العالمية "، مجلة الثقافة والتنمية، جمعية الثقافة من أجل التنمية، مج (١٧)، ع (١١٦)، ص - ٢٨.

(3) Duncan Waite & David Allen (2003). corruption and Abuse of power in educational administration, Urban Review, vol. 35, p-299

وهي ظاهرة متفشية في النظام التعليمي في الكويت، حيث تعطى للطالب درجات لا يستحقها نتيجة مباشرة لعجز المدرس، أو ضغوط الطلبة وأولياء أمورهم، مما يتم عن خلل اجتماعي وتربوي وقيمي داخل الوسط التعليمي، وينكشف مستوى الطالب عند أول اختبارات حقيقية للقبول في الجامعات والكليات أو لطلبة البعثات تظهر قدراتهم الفعلية مما يقودهم إلى الإحباط والفشل وتحطيم طموحاتهم، فقد سجل رسوب أكثر من ٦٧% من خريجي الثانوية العامة في اختبار القدرات في الجامعة في مادة الرياضيات، وبلغت نسبة الرسوب في مادة اللغة الإنجليزية في اختبار القدرات في الجامعة ٦٣% لعدم قدرة الطالب على توظيف اللغة على الرغم من أنه يتعلم اللغة الإنجليزية كلغة ثانية من الأول الابتدائي، ورسوب أكثر من ٨٠% من طلبة الثانوية العامة الحكومية المبتعثين في أول سنة ابتعاث في مواد الانجليزي والرياضيات حسب تصريحاتها^(١).

وبناءً على ما انتهت إليه الدراسات السابقة ذات العلاقة بالفساد الإداري وما له من آثار وأفات وما صيغ للوقاية منه من مبادرات وآليات لتفعيل تلك المبادرات على كافة الأصعدة، وبخاصة على صعيد دولة الكويت ومؤسسات التعليم العام بها؛ أمكن تحديد مشكلة البحث الراهن في التساؤل الرئيس التالي: **كيف يمكن وقاية المؤسسات التعليمية بدولة الكويت من الفساد الإداري وآثاره؟** ويتفرع من هذا التساؤل، التساؤلات الفرعية التالية:

- (١) ما الإطار الفكري للفساد الإداري في مؤسسات التعليم؟
- (٢) ما الآثار المترتبة على انتشار الفساد الإداري في مؤسسات التعلم بدولة الكويت؟
- (٣) ما آليات الوقاية من الفساد الإداري، وأهم المبادرات الكويتية لوقاية مؤسساتها التعليمية منه؟

• **هدف البحث**

استهدف الباحث الراهن " محاولة تحديد آليات ومبادرات وقاية المؤسسات التعليمية بدولة الكويت من الآثار السلبية للفساد الإداري "، وذلك من خلال:

- التعرف بالإطار الفكري للفساد الإداري: المفاهيم والنشأة - الخصائص وأسباب الانتشار.
- التعرف على الآثار السلبية المترتبة على إنتشار آفة الفساد الإداري في مؤسسات التعليم بالكويت.

• **أهمية البحث**

تتبع أهمية الراهن من ضرورة التعريف بآفة الفساد الإداري ونشأته وخصائصه وأسباب انتشارها - من ناحية - والوقوف على الآثار السلبية المترتبة على انتشار تلك الآفة على صعيد مؤسسات التعليم قبل الجامعي بالكويت، وما يتوقع أن ينتهي إليه البحث من تحديد آليات الوقاية من الفساد الإداري ومتطلبات تفعيل مبادرات دولة الكويت لوقاية مؤسساتها التعليمية من آفة الفساد الإداري؛ لنا يتوقع النتائج هذا البحث أن تقف بالقائمين على تطوير التعليم والمخططين لسياسيه بدولة الكويت على الإطار الفكري لآفة الفساد الإداري وسمانه وأسباب انتشاره، بجانب الآليات والمبادرات التي يجب انتهاجها للوقاية من الفساد الإداري وحماية مؤسسات التعليم بدولة الكويت من مخاطر تلك الآفة.

(١) متاح على:

https://www.mentharkw.com/ar/view/The_educational_system_in_Kuwait

• منهج البحث.

ينطق البحث الراهن من التعريف بافساد الإدارى ونشأته وخصائصه وأسباب انتشاره - خلال المحور الأول - مروراً بالتعريف بالآثار المترتبة على انتشار الفساد الإداري في مؤسسات التعليم العام بالكويت. يهدف تحديد الآليات والمبادرات الكويتية التي تُسهم بدورها في وقاية مؤسساته التعليمية من انتشار آفة الفساد الإدارى، ولعل ذلك يناسبه انتهاج المنهج الوصفي التحليلي، منهجاً للبحث الراهن. وتفعيلاً لذلك المنهج جاءت إجراءات البحث الراهن من خلال المحورين التاليين:

(المحور الأول): الإطار الفكرى للفساد الإدارى فى مؤسسات التعليم وأسبابه. ويتضمن:

(أ) الفساد الإدارى: المفاهيم والنشأة. (ب) الفساد الأدارى: الخصائص وأسباب الانتشار.

(المحور الثانى): الآثار المترتبة على إنتشار الفساد الإداري فى مؤسسات التعليم بدولة الكويت ومبادراتها للوقاية. منه ويتضمن:

(أ) الآثار المترتبة على انتشار الفساد الإداري في مؤسسات التعليم العام بالكويت.

(ب) آليات الوقاية من الفساد الإدارى ومبادرات الكويت لوقاية مؤسساتها التعليمية منه.

(أولاً) الإطار الفكرى للفساد الإدارى فى مؤسسات التعليم وأسبابه.

(أ) الفساد الإدارى: المفاهيم والنشأة

• الفساد لغة

ويقصد بالفساد لغة: العتو، أي بالغ الإفساد أو السحت، أي المال الحرام وما خبث من المكاسب، وأفسده: أباره، أي جعله يفسد وجعله غير صالح، ونظراً لخطورة الفساد ورد في القرآن الكريم خمسون (٥٠) آية في مناسبات مختلفة، تندد بالفساد وتلوم المفسدين، وتبين خطورة الفساد وعاقبته الوخيمة^(١).

كما يذكر (يوسف) إن الفساد هو: " نقيض الصلاح، ويعني التلف والعطب، والخلل كما يأتي بمعنى الجذب والقحط، العتو والسحت، الإضرار، البطلان والاضطراب والطغيان والتجبر، والتغيير من الصالح إلى السيئ"^(٢).

• والفساد اصطلاحاً.

لم يتفق الكتاب والباحثون على تعريف محدد للفساد الإداري، لكونه يختلف في نوعه وحدته من عقيدة الأخرى، ومن ثقافة لغيرها، ويكاد أن يجتمع رأيهم على أنه الخروج من الحالة المرضية إلى غيرها^(٣)، فكلمة فساد تعني: التغيير من الحسن إلى السيئ، فهي تشير إلى نماذج من الفعل الذي يفقد معناه القيمي في السلوك الاجتماعي^(٤).

ويمكن أن يعرف الفساد بأنه " قبول صاحب السلطان مالا أو هدية ذات قيمة مالية (رشوة) مقابل أداء عمل هو ملزم بأدائه رسمياً بالمجان أو ممنوع من أدائه رسمياً، أو هو قيام الموظف

(١) هه زار حاته م حمه (٢٠١٥م): " شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها في تكوين الرأي العام الكردي تجاه قضية الفساد الإداري - دراسة ميدانية"، ماجستير - غير منشورة - كلية الآداب، جامعة المنصورة، ص- ٦٦.

(٢) يوسف خليفة اليوسف (٢٠٢٠م): " الفساد الإداري والمالي - الأسباب والنتائج وطرق العلاج"، مجلة العلوم الاجتماعية، م (٦١)، ع (٣)، جامعة الكويت، الكويت، ص - ٢٩.

(٣) هه زار حاته م حمه (٢٠١٥م): مرجع سابق، ص- ٦٨.

(٤) رزق نوري (٢٠١٠م): الفساد في عصر محمد علي - الدولة ومواجهه الفساد الإداري في مصر، ١٨٠٥م - ١٨٤٨م، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ص - ٦٧.

الرسمي بممارسة سلطاته التقديرية بطريقة غير مشروعة يشتم منها رائحة استغلال المنصب الإداري أو سوء استخدام السلطة الرسمية وترجيح المصلحة الشخصية على المصلحة العامة^(١) ".
مما سبق عرضه من تعريفات مختلفة للفساد، يتضح اختلاف مفهوم الفساد بين بيئة ثقافية وأخرى، فما يراء شعب من الشعوب فسادا، يراه شعب آخر على عكس ذلك، كذلك تعدد الأشكال والمظاهر التي يتخذها الفساد في المجتمعات المختلفة، وظهور صور جديدة منه باستمرار، حتى أن التعريفات التي تصدر في فترة زمنية معينة قد تصبح عديمة الجدوى مع مرور الزمن، إلى جانب تعدد مجالات النشاط الإنساني التي يمكن أن يستشري فيها وتشابكها، فهناك الفساد الإداري، والفساد المالي، والفساد الاقتصادي، والفساد السياسي.

• مفهوم الفساد الإداري

إن قضية الفساد ليست وليدة اليوم أو الأمس القريب وإنما نتاج جملة من العوامل والأسباب التراكمية التي باتت تشكل خطراً كبيراً على كافة مؤسسات المجتمع وكافة المؤسسات التعليمية ويرى البعض أنه ليس هناك تعريف مقبول للفساد سواء بين البيروقراطيين وبين الذين يتعاملون مع الجهاز الإداري، ولا بين الأكاديميين الذين يتناولون قضية الفساد بالدرس والتحليل، ومن المشكلات التي تعوق مسألة التوصل إلى تعريف محدد للفساد الإداري - البيروقراطي - هي أن الفساد يظل عملاً مستقراً ويتم عادة في إطار من السرية والخوف، وأن الكشف عن حالات الفساد لا يؤدي عادة إلا إلى الكشف عن جزء من الحقيقة التي يجب معرفتها، أي أنه من النادر أن تتم أعمال الفساد بشكل ظاهر^(٢).

لذلك فقد أعطيت للفساد الإداري بوجه عام تعريفات عديدة في نظرتها وطابعها وفلسفتها فمنها من يوسع مضمونه ليربطه بالبعد الحضاري وما فيه من قيم وتقاليد ونظم عقائدية وسياسية وبيئية أخرى، ومنها تعريفات أحادية النظرة تجعل الفساد الإداري نتاج النسب والفوضى، أو استجابة للحاجة والعوز، أو ردة فعل الأوضاع السياسية أو نفسية أو اجتماعية محددة.
فهناك من يعرف الفساد الإداري على أنه: " سلوك غير سوي ينطوي على قيام الشخص باستغلال مركزه وسلطاته، في مخالفة القوانين واللوائح والتعليمات لتحقيق منفعة لنفسه أو لذويه من الأقارب والمعارف والأصدقاء وذلك على حساب المصلحة العامة^(٣) ".
كما ينظر إليه البعض على أنه: " مخالفة القواعد القانونية بارتكاب سلوك مخالف لها من قبل الموظف العام أو باستغلاله لموقعه وصلاحياته عن طريق قيامه بالأفعال المنحرفة، وهو الفساد الذي ينشأ بسبب تغليب المصالح الفردية على حساب المصلحة العامة^(٤) ".

(١) أسيل جبار عنبر (٢٠١٢م): " استراتيجيات مقترحة لمكافحة الفساد الإداري - دائرة الشئون الفنية والدراسات " - فريق رقابة الجودة المؤتمر العلمي الأول لديوان الرقابة المالية تحت شعار دور أجهزة الرقابة في الحد من الفساد الإداري والمالي، جمهورية العراق، ديوان الرقابة المالية (المحور الثاني)، ص - ٢.
(٢) عدنان محمد قطيط (٢٠١٦م): " مكانة الفساد الإداري بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر - بدائل استراتيجية مقترحة " دراسات عربية في التربية وعلم النفس، (ASEP)، ع (٦٩)، ص-٧٤.
(٣) ياسر بركات الوائلي (٢٠٠٦م): الفساد الإداري: مفهومه مظاهره أسبابه، مجلة النبأ، ع (٨٠)، كانون الثاني - مقاله متاحة على شبكة المعلومات الدولية: www.annaba.org.
(٤) محمد الأمين البشري (٢٠٠٧م): الفساد والجريمة المنظمة، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص - ٤٧.

ويعرفه (القناعي والمجال) بأنه: " سوء استخدام السلطة للعاملين في الجهاز الإداري والمالي والفني لتحقيق مكاسب ومنافع شخصية مادية أو معنوية على حساب المصلحة العامة، ويشمل ذلك أخذ العطايا والهدايا والرشاومي والعمولات المالية لتسهيل أعمال الغير على حساب أشخاص آخرين، والقيام بأعمال التزوير والتزييف، والاعتداء على المال العام، وغيرها من السلوكيات الضارة بالمصلحة العامة (١)".

باستقراء التعريفات السابقة للفساد الإداري يمكن القول أنه لا يوجد معني محدد للفساد الإداري أو أن معانيه غامضة ومختلف عليها، وبالتالي فإن أمر محاربهه والتصدي له يكون ممكنا، فالتعمق في مفهومه، والتفريق بين الفساد النابع من استعدادات البشر، وبين الإفساد الذي تسببه الضغوط والمتغيرات البيئية، سيمكن النظم السياسية والهيئات القضائية وكل المهتمين ببرامج الإصلاح الإداري من تبني الاستراتيجيات الوقائية الشاملة والممانعة كبديل للجهود القضائية والأمنية والعلاجية التي تهتم بأساليب كشف الفساد والقبض على المفسدين وعلى إجراءات محاكمتهم وإصدار العقوبات بحقهم.

وأما عن نشأة الفساد الإداري، فإنَّ الباحث في الشأن التربوي يجد أن الفساد الإداري أصبح سمة بارزة من سمات العصر الحديث، فالفساد ظاهرة لها جذورها التاريخية، وإن كان من الصعب تحديد نقطة بدء نشوء هذه الظاهرة، إلا أنه يمكن الجزم بوجودها في سائر المجتمعات الإنسانية وعلى مر العصور، ويرى البعض أن نشأته تعود في جذورها إلى بداية الخليفة ونشأة البشرية، وذلك بدلالة ما ورد في القرآن الكريم من قصص الخلائق ومنذ آدم عليه السلام، إذ أن أول من بدأ بالإفساد هو إبليس الذي استأذن رب العزة تعالى " **قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ (٨٠) إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ (٨١) قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٨٢) إِلَّا عِبَادَكَ مَثَمُ الْمُحْصِينَ (٨٣)** (ص، الآيات ٧٩-٨٣)، فمنذ أن هبط الإنسان على سطح الأرض شرع في ارتكاب تلك السلوكيات الفاسدة مدفوعا بعوامل متعددة ومتنوعة منها الاجتماعي ومنها الاقتصادي ومنها النفسي ومنها السياسي وغيرها، قال تعالى: " **وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ (البقرة، الآية ٣٠)** .

وهذا يعني أن الفساد موجود منذ القدم وهو مرتبط بوجود الإنسان على الأرض، وإن كانت قد تغيرت بعض صورته وتطورت بعض أساليب إبدائه عبر مسيرة المجتمعات الإنسانية نحو التطور والتعقيد الاجتماعي مما ترتب عليه تغير أساليب وطرق الحياة لدى الإنسان ودخول التكنولوجيا الحديثة وتطور وسائل الإعلام وغيرها من العوامل، إلا أن الفساد عرف منذ أقدم العصور، وعرف في مجال الإدارة منذ أن كلف الحكام والملوك نوايا عنهم وإداريين يقومون بإدارة شؤون الدولة وتنظيم أمورها الاقتصادية والقانونية والاجتماعية (٢).

(١) عبد الرحمن عبد الله القناعي، فايز عبد القادر المجال (٢٠٢٠م): " العوامل المؤدية لجرائم الفساد الوظيفي في المجتمع الكويتي والحلول المقترحة للحد منها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت، مجلة التربية، جامعة الأزهر، مج (٣٩)، ع (١٨٦)، ج (١)، أبريل ٢٠٢٠م، ص-٥٠٧.

(٢) نادية عبد الجواد الجرواني (٢٠١٢م): "تصور تطبيقي مقترح لتفعيل تطبيق الشفافية في المؤسسات التعليمية"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع (٢٣)، ج (١)، ص-١٧١.

أما في الوقت الراهن فقد بدأ الاهتمام رسمياً بهذه الظاهرة على مستوى عالمي وذلك منذ عام ١٩٧٥، وذلك بعد أن قدمت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة توصية تدين الممارسات الفاسدة، وفي عام ١٩٩٢ قام المجلس الأوروبي بإنشاء فريق متعدد الاختصاصات يعني بمكافحة ومحاربة الفساد، واستمر الاهتمام بمكافحة هذه الظاهرة حتى عام ١٩٩٣ حيث تم إنشاء منظمة الشفافية العالمية، وفي عام ١٩٩٧ قدمت هيئة الأمم المتحدة إعلانها الأول لمكافحة الرشوة، وفي عام ١٩٩٩ عقد المنتدى العالمي الأول لمكافحة الفساد في الولايات المتحدة الأمريكية^(١).

وفي الكويت، فقد قامت الحكومة الكويتية بالتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، في تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٩، وقد صادق مجلس الأمة الكويتي على الاتفاقية في تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢١، ثم صدر في ٢٠٠٦/١٢/٤ قانون ٢٠٠٦/٤٧ بالموافقة على الاتفاقية، ونشر في الجريدة الرسمية الكويت اليوم في ٢٠٠٦/١٢/١٠ لتصبح الاتفاقية جزءاً من منظومة القوانين الكويتية، ثم تم إيداع موافقة دولة الكويت لدى الأمين العام للأمم المتحدة في تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٦ ليسري نفاذ الاتفاقية على دولة الكويت بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٧، وعلى الرغم من تأخر مجلس الأمة لمدة ثلاث سنوات للتصديق على الاتفاقية، إلا أن مصادقة المجلس المتأخرة تعد محاولة لاستدراك ما فات من وقت على أمل أن يبدأ تنفيذ الاتفاقية فعلياً بشكل مباشر، وقد بدأت جمعية الشفافية الكويتية تعمل لتنفيذ الاتفاقية، على ثلاث جبهات، جبهة مجلس الأمة، وجبهة الحكومة وجبهة المجتمع بشكل عام، وذلك على النحو الآتي^(٢):

- على جبهة مجلس الأمة، تم إعداد مقترح متكامل لقانون مكافحة الفساد وقانون آخر حول حق الاطلاع أو حق حرية الحصول على المعلومات، وتم تقديم القانونين بالتعاون مع الأعضاء في مجلس الأمة ٢٠٠٦م، ثم أعضاء في مجلس الأمة ٢٠٠٨م، كما تمت المشاركة في مناقشات لجان المجلس في شأن قانون الكشف عن الذمة المالية.
- على جبهة الحكومة، تم إعداد مقترح متكامل حول قانون المناقصات العامة، تم تسليمه إلى سمو رئيس مجلس الوزراء، ثم تمت المشاركة في فريق عمل متابعة تنفيذ مشروع الحكومة ومكافحة الفساد الذي شكله مجلس الوزراء في شهر أغسطس من عام ٢٠٠٨م، حيث تعاقبت الحكومة مع البنك الدولي لمعاونة الفريق في إنجاز أعماله، فتوزع عمل الفريق على اللجان متنوعة شاركت الجمعية فيها كلها وهي لجان خاصة بما يلي: كشف الذمة المالية حماية المبلغين عن الجرائم، قانون حرية الحصول على المعلومات قانون تعارض المصالح وقواعد سلوك الموظف العام، على أمل أن ينجز الفريق معظم أعماله قبل نهاية عام ٢٠٠٩م.
- على جبهة المجتمع: قامت الجمعية بإصدار تقرير مفصل، وفقاً لمعايير الأمم المتحدة حول مقدار إنجاز دولة الكويت لما جاء في الاتفاقية، وتم تسليمه للحكومة ومجلس الأمة وتم نشره في الصحافة، كما قامت الجمعية بإعداد ونشر دراسة متكاملة حول قانون تعارض المصالح، وكذلك التعاون مع أعضاء في مجلس الأمة لتكون مشاريع قوانين الشفافية والنزاهة ومحاربة

(١) عبد الله أحمد المصراطي (٢٠١١م): " الفساد الإداري نحو نظرية إجتماعية في علم اجتماع الانحراف والجريمة - دراسة ميدانية"، دكتوراة - غير مشورة - المكتب العربي الحديث الإسكندرية، ص -٢٣.
(٢) جمعية الشفافية الكويتية (٢٠٠٩م): منتدى الكويت الثالث للشفافية، الكويت، المركز المالي والتجاري، مركز المؤتمرات، فندق موفنبيك، المنطقة الحرة ٢٠١٩- أبريل، ص-ص: ١٢-١٣.

الفساد من أولويات المجلس، وكان آخرها تحديد جلسة خاصة بمواضيع الشفافية في شهر ديسمبر ٢٠٠٨م من هذا الاستعراض يتبين لنا حجم العمل الذي قامت فيه جمعية الشفافية الكويتية مع كل من السلطين التشريعية والتنفيذية لوضع الكويت على طريق النزاهة ومحاربة الفساد، إلا أن الجهود على مستوى السلطة.

ومنذ ذلك الوقت بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة يزداد عند الباحثين والعلماء ورجال الدين والسياسة على حد سواء، فظهرت العديد من المحاولات الفلسفية التي تحاول كشف النقاب عن هذه الظاهرة وفهم أبعادها وعواملها وآثارها، للتحكم فيها والحد منها^(١).

مما سبق عرضه يتضح أن الفساد آفة من الآفات البشرية التي ظهرت منذ القدم وأنه لم تخل حقبة من التأثير السلبي للفساد على أفرادها، وأن الفساد ليس بظاهرة مستحدثة بل هي ظاهرة تمتد من القدم، وقد سعى العديد من الباحثين لإيضاح كيفية مواجهة الفساد ومحاولة القضاء عليه.

(ب) الفساد الإداري : خصائصه وأسباب إنتشاره

وللفساد الإداري عدة خصائص تميزه عن غيره من أنواع الفساد الأخرى، يمكن تلخيصها كالتالي (إسماعيل)^(٢) ؛ (الديكان)^(٣):

- اشترك أكثر من طرف في ارتكاب الفساد.
 - السرية الشديدة في ممارسة الفساد تحت جنح الظلام وعن طريق التحايل والخديعة.
 - الفساد يمثل المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة لمرتكبيه.
 - بعد ظاهرة مرضية مختفية تتفشى في الأجهزة رغم السرية.
 - تختلف أساليبه ووسائله حسب موقع الوظيفة في الهرم الوظيفي والجهة التي تمارسه.
 - يتفاعل مع الظروف المحيطة ويجعلها بيئة مشجعة له.
 - أخطر جرائم الفساد الإداري تلك التي تمارس وتتم عبر وكلاء ووسطاء يعملون على التوفيق بين أطراف الفساد دون معرفة كل منهم الآخر.
 - يتميز ممارسو الفساد الإداري بالخبرة والذكاء مما يجعلهم خارج دائرة الاتهام، كما أن لديهم القدرة على الإفلات من العدالة.
 - تختلف أساليبه وأنماطه باختلاف الجهة التي تمارسه والجهات التي تتعامل معه.
 - يمارس في كافة المجتمعات باختلافها المتقدمة والنامية منها.
- ويؤكد الخصائص السابقة كلا من (قطيط)^(٤)، (والسيبي)^(٥) حيث أشاروا إلى أن للفساد

الإداري عدة خصائص يمكن إيجازها في الشكل التالي:

- (١) عبد الله أحمد المصراي (٢٠١٤م): مرجع سابق، ص - ٢٦.
- (٢) أحمد الدسوقي إسماعيل (٢٠١٤م): " تطبيقات تجارب الإدارة المحلية الناجحة في الحالة المصرية -دراسة ميدانية على أحياء المنطقة الجنوبية لمحافظة القاهرة"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج (١٤)، ع (٤)، ص-٥٢.
- (٣) بشاير غنام الديكان (٢٠٢٠م): "منهجية مكافحة الفساد الإداري في التشريع والقضاء الكويتي: ماهيته، أنواعه، أسبابه، صور منهجية ديوان الخدمة المدنية في مكافحة"، مجلة روح القوانين، ع (٩٢)، أكتوبر، ص-ص: ٦٣٣ - ٦٣٥.
- (٤) عدنان محمد قطيط (٢٠١٦م): " مكافحة الفساد الإداري بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر: بدائل استراتيجية مقترحة"، مرجع سابق، ص- ٧٥.
- (٥) جمال أحمد السيبي (٢٠١٧م): " إعادة هندسة العمليات في الجامعات العربية للارتقاء بقدرتها التنافسية على ضوء التصنيفات العالمية"، مجلة الثقافة والتنمية، جمعية الثقافة من أجل التنمية، مج (١٧)، ع (١١٦)، ص - ٣٧.



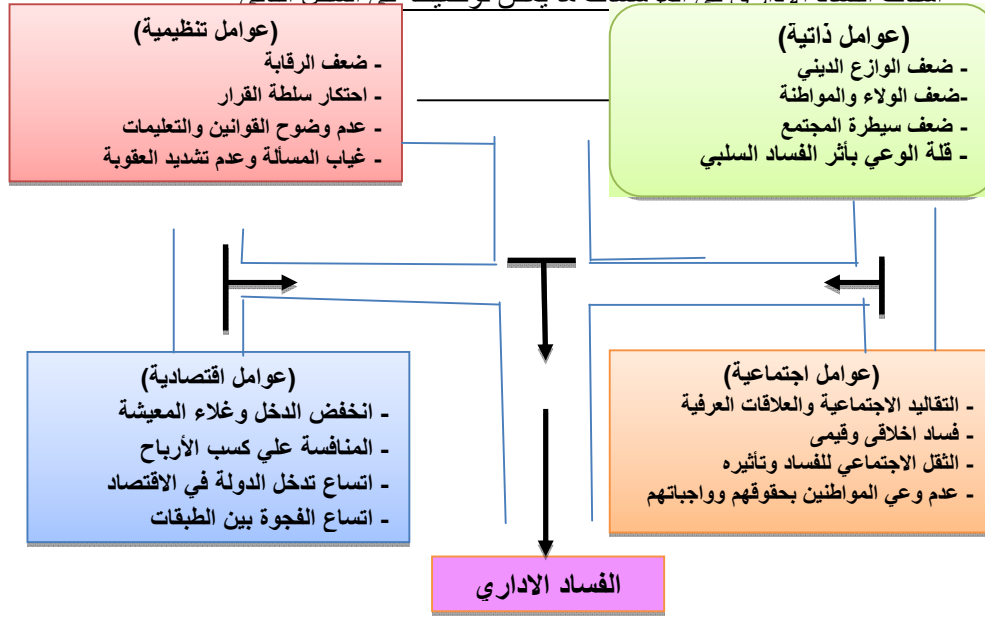
شكل (١) خصائص الفساد الإداري

مما سبق عرضه يتضح أن ظاهرة الفساد الإداري تختفي خلف خطاب أيديولوجي معطن، ظاهرة الدفاع عن الصالح العام والحرص على تطبيق القانون، بيد أن حقيقته الخفية هي تعظيم المكاسب الفردية على حساب المصلحة العامة عن طريق انتهاك القوانين والأنظمة النافذة وخرق أنماط الواجب والمسئولية القانونية.

أما عن أسباب ظهور الفساد وعوامل إنتشاره؛ فإن الفساد آفة مركبة تعوق العدالة والمساواة وله تكلفة مجتمعية تعوق عملية التنمية واستمرارها وتعوق بناء الديمقراطية؛ وقطاع التعليم لا ينفصل عن القطاعات المجتمعية الأخرى، فهو يتأثر - سلباً وإيجاباً - بمعدلات التنمية واستدامتها، وحيال ذلك اختلفت الرؤى حول العوامل المؤدية للفساد الإداري والمالي في مؤسسات التعلم قبل الجامعي، وأى هذه العوامل أكثر تأثيراً وضرراً من غيره، ولعلّ مرجع هذا الاختلاف يعود بالدرجة الأولى إلى كون الفساد أصلاً سلوكاً إنسانياً واجتماعياً يتأثر كغيره من السلوكيات بما يعتمل في النفس البشرية، والبيئة الاجتماعية اللتين تتجاذب فيهما الدوافع، وتتشابك فيها الأسباب وتتعدد العوامل، كما أن تعدد مداخل الباحثين في شأن الفساد وتباين اتجاهاتهم، وتعريفاتهم المفهوم الفساد

الإداري يؤدي إلى اختلاف في تحديد وتصنيف العوامل المؤدية للفساد، حيث تقف وراء شيوع ظاهرة الفساد الإداري عوامل مختلفة تتناسب في شدتها طردياً مع تنامي هذه الظاهرة داخل مؤسسات التعليم قبل الجامعي، وتقف وراء وجودها أسباباً عديدة منها سياسية، واقتصادية واجتماعية وثقافية، وغيرها، وقد تمكن (خليل وزميلاه) من إعطاء أسباب للفساد الإداري أكثر شمولية ومنها على سبيل المثال (١):

- وجود الفرصة المناسبة والسائحة الممارسة للفساد، ومجال الفرص متعددة وواسعة إذ يمكن أن تنتهي الفرصة في ظل سلطة الاحتكار مع عدم الخضوع للمحاسبية.
 - تدني القيم الإيجابية وقوة القيم السلبية مما يوجد لدى الموظف ميلاً أو رغبة في ممارسة الفساد الإداري.
 - ظهور حاجات ورغبات لدى الموظف تعجز الطرق القانونية والشرعية عن إشباعها، مما يدفع الموظف الممارسة أساليب فاسدة لتلبيتها .
 - حالة تفوق المنافع والمكاسب التي يمكن كسبها من وراء السلوك الفاسد على المخاطر والتكاليف التي سوف يتحملها مرتكب جريمة الفساد.
- وفي دراسة أجراها (الأعرجي والأعرجي) حول الفساد الإداري، فقد توصل إلى أن من أسباب الفساد الإداري، في المؤسسات ما يمكن توضيحه في الشكل التالي (٢).



شكل (٢) العوامل المسببة للفساد الإداري

(١) نبيل سعد خليل وزميلاه (٢٠٢٠م): "تصور مقترح لتفعيل المساءلة التعليمية للحد من ظاهرة الفساد الإداري بمؤسسات التعليم قبل الجامعي بمحافظة سوهاج"، مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية، ع (٣)، كلية التربية، جامعة سوهاج، ص - ٤٣.

(٢) عاصم الأعرجي، عامر الأعرجي (٢٠٠٣م): "الفساد الإداري وعلاقته بالغش خلال سنى الدراسة" مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج (٤)، ع (٤)، البحرين، ص- ١٢٣.

وعن أسباب الفساد الإداري في الكويت، فيشير كلٌّ من (سعيد، وأحمد) إلى أن المنظومة القيمية والموروثات الاجتماعية والثقافية بما تتضمنه من معتقدات مشتركة بين أفراد المجتمع تلعب دوراً كبيراً في بناء العلاقات الاجتماعية وتنظيمها على أسس صحيحة، فالولاء العائلي والقبلي أو الحزبي، وارتفاع مستويات الجهل وقلة الوعي الثقافي وضعف الشعور الوطني كل هذه العوامل تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد، كما تؤدي العادات والتقاليد الاجتماعية والعلاقات العشائرية إلى انتشار هذه الظاهرة خصوصاً إذا تحولت هذه العلاقات إلى علاقات ذات ارتباطات طائفية فيلجأ المسؤولون الحكوميون لتفضيل أقاربهم وأصدقائهم ومجاملتهم إذ تعطى مثلاً لأقارب المسؤولين الكبار الوظائف العامة التي يستطيعون من خلالها تحقيق المكاسب الخاصة غير المشروعة على حساب المصلحة العامة، كما أن عدم وجود سياسة واضحة للمؤسسة الإدارية وجمود القوانين وعدم تطورها وعدم وضع الموظف الإداري المناسب في المكان المناسب، إلى جانب ضعف الوازع الديني وغياب الضمير لدى هذا الموظف والخضوع لشهوات النفس الأمارة بالسوء إلى جانب طبيعة القيم الأخلاقية والأعراف والتقاليد التي أكتبها من الناشئة الاجتماعية في المجتمع الذي يعيش فيه تلعب دور كبيراً في دفع هذا الموظف إلى أن يصبح أو لا يصبح الفساد جزءاً من سلوكه الإداري^(١).

وبعد عرض وجهات النظر المختلفة حول عوامل انتشار الفساد الإداري في المؤسسات بصفة عامة، ترى الباحثة أن أبرز عوامل انتشار الفساد الإداري في التعليم الثانوي العام بدولة الكويت تكمن فيما توصلت إليه نتائج البحوث التي أجريت على مدارس التعليم الثانوي العام من معوقات تعوق العمل الإداري وتقلل من إيجابية المناخ التنظيمي بها، أبرزها ما توصلت إليه دراسة (العبودي) وهي^(٢):

- ضعف الإيمان بالعمل الاستراتيجي في مدارس التعليم العام، وشيوع النمط الإداري على حساب النمط القيادي في هذه المدارس، وضعف التنظيم الحكومي للعمل الاستراتيجي.
 - قلة توفر نظم تحفيزية فعالة تمنح لذوي الأداء المتميز.
 - غياب العدالة عند التقييم السنوي لأداء العاملين.
 - مقاومة العاملين بالمدرسة لكل ما هو جديد.
 - غياب الثقة التنظيمية التي تشجع على التطبيق الفعال للفكر الاستراتيجي.
 - مطالبة مدير المدرسة العاملين بالتقيد باللوائح الرسمية.
 - تقديم قائد المدرسة المصلحة الفردية على مصلحة الجماعة.
- ومن أبرز عوامل انتشار الفساد في مدارس التعليم الثانوي العام الكويتية ما توصلت إليه دراسة (المطيري والسعود) أن درجة فاعلية نظام المساءلة في وزارة التربية الكويتية من وجهة نظر المديرين العاملين فيها جاءت متوسطة، وهذا يعني أن فاعلية نظام المساءلة في وزارة التربية الكويتية لم تصل إلى الحد المطلوب فكانت دون المرتفع، وربما يعود السبب في ذلك إلى وجود بعض المعوقات المتعددة المصادر، ومنها ما قد يكون راجع إلى العشائرية، والواسطة والصداقات، والعلاقات الشخصية وتبادل المنافع، وربما تعود إلى الضغوط العائلية والعشائرية التي قد يتعرض

(١) قاسم علوان سعيد، سهاد عادل أحمد (٢٠١٤م): " الفساد الإداري والمالي: المفهوم والأسباب والآثار، وسائل المكافحة"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مج (٦)، ع (١٨)، كانون الثاني، ص-٧.

(٢) أماني فالح العبودي (٢٠٢٢م): " الإدارة الاستراتيجية مُدخل لتطوير المناخ التنظيمي في مدارس التعليم الثانوي بدولة الكويت - دراسة ميدانية"، ماجستير - غير منشورة - كلية التربية، جامعة المنصورة، ص - ١٥٨.

- لها القائمون على المساءلة الإدارية، مما يؤثر على فاعلية نظام المساءلة الإدارية في وزارة التربية الكويتية وبالتالي يعزز من انتشار الفساد الإداري بالمدارس^(١):
- كما توصلت دراسة (المطيري) إلى مجموعة من المعوقات بمدارس التعليم الثانوي العام بدولة الكويت، والتي تساعد على انتشار الفساد الإداري، أبرزها^(٢):
- ضعف نظم المكافآت والحوافز بالمدارس الثانوية العامة.
 - المركزية في صنع القرارات وضعف التمكين للعاملين.
 - الاعتماد على الهياكل الهرمية بالمدرسة الثانوية العامة.
 - قلة الصلاحيات الممنوحة لمديري المدارس الثانوية العامة فيما يتعلق بإحداث التغييرات المطلوبة.
 - ضعف تفعيل التشريعات المتعلقة بحاسبة العاملين بالمدرسة، والمتعلقة بإثباتهم أو عقابهم على أذنبهم في النواحي المختلفة.
 - افتقاد المدرسة إلى التشريعات والقوانين التي تضمن وجود نظام واضح وعادل للمحاسبية وتقويم جودة الأداء.
 - إهمال مديري المدارس الثانوية العامة لشكاوى ومقترحات العاملين بالمدرسة.

(أ) الآثار المترتبة على إنتشار الفساد الإداري في مؤسسات التعليم.

تحدد الآثار المترتبة على إنتشار الفساد الإداري في^(٣).

- حالات الفقر وتراجع العدالة الاجتماعية وانعدام ظاهرة التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي وتدني المستوى المعيشي لطبقات كثيرة في المجتمع نتيجة تركيز الثروات والسلطات في أيدي فئة الأقلية التي تملك المال والسلطة على حساب فئة الأكثرية وهم عامة الشعب.
- ضياع أموال الدولة التي يمكن استغلالها في إقامة المشاريع التي تخدم المواطنين بسبب سرقتها أو تبذيرها على مصالح شخصية، وما لذلك من آثار سلبية جدا على الفئات المهمشة.
- يؤدي الفساد إلى حدوث فقدان في الثقة في النظام الاجتماعي والسياسي، وبالتالي فقدان شعور المواطنة والانتماء القائم على العلاقات بين الفرد والدولة.
- يؤدي الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية وإلى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب والتطرف في الأداء وانتشار الجريمة كرد فعل الانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص.
- يؤدي الفساد إلى الشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع.
- يؤدي الفساد إلى الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية وهروب رؤوس الأموال المحلية.
- يؤدي الفساد إلى إهدار الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة.

(١) رشان مهيل المطيري، راتب سلامة السعود (٢٠١٩م): " فاعلية نظام المساءلة في وزارة التربية الكويتية من وجهة نظر المديرين وعلاقتها ببعض المتغيرات " المجلة التربوية، الجمعية الأردنية للعلوم التربوية، مج (٤)، ع (١)، ص-٢٣٢.

(٢) طلال بركة فهد المطيري (٢٠٢٢م): " اليقظة الاستراتيجية مُدخل لتجويد أداء مديري مدارس التعليم الثانوي العام بدولة الكويت "، دكتوراة - غير منشورة - الكلية التربوية، جامعة المنصورة، ص - ٢٢٧.

(٣) نبيل سعد خليل وزميله (٢٠٢٠م): مرجع سابق، ص- ص ٤٩-٥٠.

- يؤدي الفساد إلى الفشل في الحصد حصول على المساعدات الأجنبية كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي.
- يؤدي الفساد إلى هجرة الكفاءات الاقتصادية، نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحابة في إشغال المناصب.
- يؤثر الفساد على مدى تمتع النظام بالديمقراطية، وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفق مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص، كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه.
- يؤدي الفساد إلى حالة يتم فيها اتخاذ القرارات، - حتى المصيرية منها - طبقا لمصالح شخصية ودون مراعاة للمصالح العامة.
- يؤدي الفساد إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية. تخسر الحكومة مبالغ كثيرة من الإيرادات المستحقة، عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءا من الإنتاج والدخل والواردات في تقييدهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية.
- زيادة الخسائر المادية التي تتحملها الدولة، الأمر الذي سينعكس سلبا على فاعلية ومستوى الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطن، وفي هذه الحالة غالبا ما تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب إضافية على المواطنين أو تقوم بإلغاء بعض البرامج المدعومة.
- يؤدي الفساد الإداري إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها، مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات.
- يؤدي الفساد الإداري إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فقد يتهرب الأغنياء من دفع الضرائب ويمارسون سب ملتوية للتهرب كالرشوة، وهذا يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
- هجرة العقول والكفاءات التي تمثل رأس مال بشري كبير.
- يُضعف الفساد من شرعية الدولة، ويمهد لحدوث اضطرابات وقلائل تهدد الأمن والاستقرار في الدولة.
- يؤدي الفساد إلى فوضى في اتخاذ القرارات حتى المصيرية منها، حيث تقوم على أساس المصالح الشخصية ودون مراعاة المصالح العامة.
- وقد أشارت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) بالكويت من خلال موقعها الإلكتروني الرسمي إلى أن الفساد يمتد إلى شتى نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك على النحو الآتي⁽¹⁾:
- **على الصعيد الاقتصادي يؤدي الفساد إلى:**
 - إعاقة النمو الاقتصادي مما يقوض كل مستهدفات خطط التنمية طويلة وقصيرة الأجل.
 - إهدار موارد الدولة أو على أقل تقدير سوء إستغلالها بما يعدم الفائدة المرجوه من الاستغلال الأمثل.
 - هروب الاستثمارات سواء الوطنية أو الأجنبية لغياب حوافزها.

(1) الهيئة العامة لمكافحة الفساد - نزاهة (٢٠٢٢م): إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٩م - ٢٠٢٤م، التقرير السنوي الثالث، ٢٠٢٢م، ص-ص: ٣-٤ متاح على: <https://www.nazaha.gov.kw/ar/pages/effects-of-corruption.aspx>

– الإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد وإضعاف الفعالية الاقتصادية وازدياد الهوة بين الفئات الغنية والفقيرة.

– إضعاف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع الجمارك والضرائب والرسوم باستخدام الوسائل الاحتيالية والالتفاف على القوانين النافذة.

– التأثير السلبي لسوء الاتفاق العام الموارد الدولة عن طريق إهدارها في المشاريع الكبرى بما يحرم قطاعات هامه مثل الصحة والتعليم والخدمات من الاستفادة من هذه الموارد.

– تدني كفاءة الاستثمارات العامة وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة بفعل الرشاوى التي تدفع للتغاضي عن المواصفات القياسية المطلوبة.

• **وعلى الصعيد السياسي يؤدي الفساد إلى:**

– تشويه الدور المطلوب من الحكومة بشأن تنفيذ السياسة العامة للدولة وتحقيق مستهدفات خطط التنمية.

– انهيار وضياح هيبة دولة القانون والمؤسسات بما يعدم ثقة الأفراد فيها.

– إضعاف كل جهود الإصلاح المعززة للديمقراطية بما يترعرع معه الاستقرار السياسي.

– إقصاء الشرفاء والأكفاء عن الوصول للمناصب القيادية بما يزيد من حالة السخط بين الأفراد ونفورهم من التعاون مع مؤسسات الدولة.

– إعاقة وتفويض كافة الجهود الرقابية على أعمال الحكومة والقطاع الخاص.

• **وعلى الصعيد الاجتماعي يؤدي الفساد إلى:**

– انهيار النسيج الاجتماعي وإشاعة روح الكراهية بين طبقات وفئات المجتمع نتيجة عدم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

– التأثير المباشر وغير المباشر لتداعيات الفساد الاقتصادية والسياسية على استقرار الأوضاع الأمنية والسلم الاجتماعي.

من العرض السابق لأثار الفساد الإداري يتبين أن الفساد الإداري بالمؤسسات

التعليمية له بالغ الأثر على مستوى التعليم ومخرجاته، حيث إنه يؤدي إلى فشل التعليم والعملية التعليمية برمتها ويعمل على خلق جيل فاسد غير واع ولا مدرك، لا يقدر على تحمل المسؤولية، ويسلك كل أشكال الفساد، ويجعل مجتمعه يهوي إلى قاع الدول المتخلفة، وذلك لأن من عاش الفساد في تعلمه من غش وإهمال وعدم احترام المعلمين والمدرسة، يصبح فاسداً وغيره يصبح فاسداً وباحتراف في المستقبل، وذلك عند شغله منصباً إدارياً أو سياسياً أو أصبح موظفاً عاماً بالدولة وإن فساد التعليم والمتعلمين يؤدي حتماً إلى كل أنواع الفساد بكافة أشكالها، حيث إن من أسباب الفساد استمرار الفساد، فيكون تأثيره على الاقتصاد والسياسة والأخلاق وعلى كل مؤسسات الدولة ويؤدي إلى الفقر وسوء الإنتاج والتخلف الحضاري والانحراف عن القانون بارتكاب شتى أنواع الجرائم وغيرها من الأعمال الفاسدة، ففساد التعليم يؤدي إلى فساد المجتمع، وصلاح التعليم يؤدي إلى صلاح المجتمع بجميع مؤسساته.

(ب) آليات الوقاية من الفساد الإداري، ومبادرات لوقاية مؤسساتها التعليمية منه.

توجد العديد من الإجراءات التي يمكن من خلالها مكافحة الفساد الإداري، لعلّ

أهمها: وضع عقوبة قاسية لمرتكبي الفساد الإداري حتى يكون هناك رادع أمام باقي المفسدين، وزيادة الصلاحيات الممنوحة لأجهزة الضبط الإداري وتدعيمها بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة وتحسينها قانونياً لتتمكن من القيام بواجبها على أكمل وجه،

وتخفيض عدد القوانين واللوائح وتبسيط الإجراءات الإدارية المنظمة للعمل بالمؤسسات وترشيدها، وتفعيل قواعد الديمقراطية، وتطوير نظم اختيار العاملين وتعيينهم وترقيتهم، والتوصيف الدقيق والعلمي للوظائف، وتفعيل القيم الدينية والروحية المرتبطة باستقامة العاملين، والتركيز على أخلاقيات الوظيفة العامة، وذلك من خلال الاتجاه نحو إعداد ميثاق أخلاقي ومهني^(١).

هذا ويمكن عرض آليات الوقاية من الفساد الإداري في التعليم بدولة الكويت على النحو الآتي:

(١) مشروع تقييم نزاهة نظم التعليم

Assessing The Integrity of Education systems (INTES)

بدأ مشروع (INTES) الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كمشروع بحثي متعدد الجوانب يهدف إلى تقييم النزاهة في نظام التعليم، ويركز المشروع على أسباب الفساد في قطاع التعليم بدلا من التركيز على الأعراض والمردود، وعلى الآليات المطبقة للكشف عن الفساد ومنعه، كما أن مشروع (INTES) يتعرف على أوجه الخلل أو الفجوة بين توقعات المستفيدين من الخدمة والنتائج الفعلية في أربعة مجالات قدرة الوصول الجودة الإدارة، منع الفساد/ درته من أجل التعرف على المجالات التي تكون فرصة ارتكاب الفساد فيها أعلى، وطبقا لمنهجية (INTES) البحثية، فإن تعزيز نزاهة نظام التعليم تعني التعرف ثم استهداف حالات التباين بين توقعات أصحاب الشأن ومخرجات نظام التعليم، بما يمكن أن يوفر رؤى سليمة حول كيفية عمل قطاع التعليم من منظور النزاهة^(٢).

(٢) استطلاع تعقب النفقات العامة

Public Expenditure tracking Survey (PETS)

يعتبر استطلاع تعقب النفقات العامة هو أداة تم إعدادها من أجل تدعيم علاقات المساءلة في إعداد الميزانيات وتقديم الخدمات من خلال تحسين جودة المعلومات المتوفرة عن النفقات العامة وأداء مقدمي الخدمة، وتعتمد تلك المنهجية البحثية على التعرف على آليات تخصيص الموارد وعلى قياس تدفق الموارد الواردة والصادرة بين مختلف المستويات التنظيمية من الحكومة المركزية إلى المستفيدين على المستوى المحلي مثل الإدارات والمدارس، ثم يتم مقارنة مخصصات الموارد بمخصصات الميزانية لتقييم حجم الهدر^(٣).

ومن خلال تحليل الاختلافات بين المخصصات الرسمية والفعلية على مختلف المستويات الإدارية يمكن التعرف على جوانب القصور في نظم تقديم الخدمات من خلال المراقبة والرصد، وعلى مدار السنوات الخمس عشرة الأخيرة، تم تنفيذ مشروعات (PETS) في نحو ٥٠ دولة على مستوى قطاعي التعليم والصحة بشكل خاص، كما تشمل تلك المنهجية على دراسة تشخيصية من

(١) نجلاء محمد بكر (٢٠٠٩م): " الفساد الإداري وانعكاساته على الأداء الاقتصادي"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، ع (٣)، ص-ص: ٩-١٠.

(٢) ميها يلو، ميلوفانوفيتش (٢٠١٣م): فهم النزاهة ومحاربة الفساد، ماذا تفعل؟ تقرير الفساد العالمي للتعليم، (تحرير غاريث سويني وآخرون)، (ترجمة عمرو خيرى)، منظمة الشفافية الدولية، ص - ٥٦.

(3) Kozoil, Margaret & Tolmie, Courtney (2011). Using Public Expenditure Tracking Surveys to Monitor Projects and Small Scale Programs, A Guide book, Washington, World Bank. P 85

أجل وضع معايير مرجعية لأداء تقديم الخدمات وبناء مؤشرات المساواة والكفاءة وتنفيذ الإصلاحات^(١).

(٣) الشبكات الطلابية لمكافحة الفساد

ينظر إلى الشبكة الطلابية لمكافحة الفساد كتحالف غير رسمي للطلبة والشباب للقيام ببحوث حول جوانب مختلفة للفساد في التعليم والهدف بعيد المدى هو دعم وجود بيئة تعليم شفافة وخالي من الفساد من خلال رفع وعي الطلبة حول نطاق الممارسات الفاسدة، وتركز توجهات الشبكة الطلابية لمكافحة الفساد على استراتيجية الضغط الجماهيري، ونشر نتائج الابحاث من خلال أجهزة الإعلام الوطنية، كما يتم تطوير دليل حول منهجية البحث والمراقبة في قضايا مثل: الغش والرشوة ورسوم الطلبة، والتدريس الخصوصي وأحد النماذج الناجحة في هذا المجال (شبكة التعليم الشفاف وجهودها في تطوير وتطبيق مدونات سلوكية وبناء شراكات مع المؤسسات الحكومية)^(٢).

(٤) مرصد دعم النزاهة

تعتمد تلك المبادرة على جوانب الرصد والمتابعة والتقييم للكشف عن حالات الفساد من أجل تعزيز النزاهة في كافة القطاعات مثل التعليم، ومن أهم أهداف مرصد النزاهة^(٣):

- كشف وقائع الفساد بغية منع تجديدها في المستقبل.
- نشر الوعي بين المواطنين بضرورة دعم النزاهة ومناهضة الفساد.
- المشاركة في حملات دعم النزاهة ومناهضة الفساد.
- تقديم المساعدة للمنظمات غير الحكومية والباحثين.
- تشكيل رأي عام مساند للنزاهة والشفافية.

(٥) الإبلاغ أو الإخبار عن الفساد

إن منهجية الإخبار عن الفساد تمثل أحد أهم أدوات الوقاية من الفساد أو التنبؤ بوقوع حالات الفساد الحماية القواعد والإجراءات السليمة للعمل بالمؤسسات، وتوصي منظمة الشفافية الدولية بدعم تلك المنهجية وحماية الأشخاص الذين يبلغون عن حالات الفساد، حيث إن الغاية النهائية من ذلك هي حماية الصالح العام، كما أن كاشف الفساد المبلغ عن الأعمال غير القانونية) هو شخص يكشف سوء السلوك أو النشاط غير القانوني الذي يقع في المؤسسة، ويمكن أن يتضمن ذلك الاحتيال وانتهاك قانون أو قاعدة أو تشريع بما يشكل تهديد مباشر على الصالح العام، وانتهاكات الصحة والسلامة، وقد يقدم كاشفو الفساد معلوماتهم الأشخاص آخرين داخل المؤسسة أو للمراقبين وهيئات إنفاذ القانون أو الإعلام^(٤).

(4) Poisson, Muriel (2010). *Corruption and Education Policy Series*, The International Institute for Educational Planning (IEP), Paris. France. p.5

(1) Koziol & Tolmie, 2) Koziol, M. & Tolwie.c. (2011), op. cit. p. 88

(٣) علياء أحمد إبراهيم يوسف (٢٠٢٠م): " متطلبات مواجهة الفساد الإداري والمالي في التعليم قبل الجامعي - دراسة ميدانية بمحافظة الدقهلية"، ماجستير - غير منشوره - كلية التربية، جامعة المنصورة، ص -

(1) Banisar, D. (2011). *The Right to Information and Privacy. Balancing Rights and Managing Conflicts*, Washington DC. The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, p.7

(٤) مؤشر مدركات الفساد

Corruption Perceptions Index(CPI)

كان المنظمة الشفافية الدولية الفضل في إصدار هذا المؤشر على الرغم من أنه مؤشر مركب يستقي بياناته المتعلقة بالفساد من خلال استقصاءات متخصصة تقوم بها مؤسسات ذات كفاءة واستقلالية، وتزداد مصداقية المؤشر طردياً مع عدد مصادر البيانات والمعلومات ذات الموثوقية، كما يهدف لتحقيق نتائج على مستوى الوظيفة العامة بما يتضمنه الفساد الصغير والكبير وما ينطوي عليه من مظاهر كالرشوة والعمولة والسيطرة على المواقع الإدارية بناء على المحسوبة والاختلاس والسرقة^(١).

(٧) الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)

الهيئة العامة لمكافحة الفساد هي هيئة مستقلة محايدة أنشأت بموجب القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٦م والصادر بتاريخ ٢٤ / ١ / ٢٠١٦م وقد جاء إنشاء هذه الهيئة كاستجابة للمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي نصت في المادة السادسة على أن تكفل كل دولة طرف . وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، وجود هيئة أو هيئات حسب الاقتضاء، تتولى منع الفساد، كما كان من الدوافع الرئيسية لإنشاء هذه الهيئة ما كشف عنه التطبيق من ضرورة الحاجة إلى وجود الهيئة العامة لمكافحة الفساد في المنظومة المتكاملة لتعزيز النزاهة لكونها استحقاقاً وطنياً حتمياً تقتضيه المصلحة العليا للبلاد، وتضمن التقرير الثالث لاستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في مجال التعليم بصفة عامة (٤) أربع مبادرات، منها (٢) إثنان في مجال التعليم قبل الجامعي.^(٢)

عنوان مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية

- (١) عاصم الأعرجي، عامر الأعرجي (٢٠٠٣م): " الفساد الإداري وعلاقته بالغش خلال سنى الدراسة " مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج (٤)، ع (٤)، البحرين، ص- ١٢٣.
- (٢) مخلد توفيق خشمان (٢٠٠٩م): "مشكلة الفساد الإداري في ضوء التشريعات والقوانين الأردنية " ما جستير - غير مشورة - كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، ص- ٨٧.
- (٣) قاسم علوان سعيد، سهاد عادل أحمد (٢٠١٤م): " الفساد الإداري والمالي: المفهوم والأسباب والآثار، وسائل مكافحة "، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مج (٤)، ع (١٨)، كانون الثاني، ص- ٧.
- (٤) أماني فالح العبودي (٢٠٢٢م): " الادارة الاستراتيجية مُدخل لتطوير المناخ التنظيم في مدارس التعليم الثانوى بدولة الكويت - دراسة ميدانية "، ماجستير - غير منشورة - كلية التربية، جامعة المنصورة، ص - ١٥٨.
- (٥) رشدان مهيل المطيري، راتب سلامة السعود (٢٠١٩م): " فاعلية نظام المساءلة في وزارة التربية الكويتية من وجهة نظر المديرين وعلاقتها ببعض المتغيرات " المجلة التربوية، الجمعية الأردنية للعلوم التربوية، مج (٤)، ع (١)، ص-٢٣٢.

(١) محمد عامر الحمادي (٢٠١٨م): " ملامح الاقتصاد الليبي ومتطلبات بدائه، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، ع (١٠)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ص - ٢٢.

(٢) الهيئة العامة لمكافحة الفساد - نزاهة - (٢٠٢٢م): المرجع السابق، ص ص: ٤٧-٤٨.

- (٦) طلال بركة فهد المطيري (٢٠٢٢م): " اليقظة الاستراتيجية مُدخل لتجويد أداء مديري مدارس التعليم الثانوى العام بدولة الكويت"، دكتوراة - غير منشورة - الكلية التربوية، جامعة المنصورة، ص - ٢٢٧.
- (٧) الهيئة العامة لمكافحة الفساد - نزاهة (٢٠٢٢م): استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٩م-٢٠٢٤م، التقرير السنوي الثالث، ٢٠٢٢م، ص-ص: ٣-٤ متاح على: <https://www.nazaha.gov.kw/ar/pages/effects-of-corruption.aspx>
- (٨) نجلاء محمد بكر (٢٠٠٩م): " الفساد الإداري وانعكاساته على الأداء الاقتصادي"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، ع (٣)، ص-ص: ٩-١٠.
- (٩) ميها يلو، ميلوفانوفيتش (٢٠١٣م): فهم النزاهة ومحاربة الفساد، ماذا تفعل؟ تقرير الفساد العالمي للتعليم، (تحرير غاريت سويني وآخرون)، (ترجمة عمرو خيرى)، منظمة الشفافية الدولية، ص - ٥٦.
- (١٠) علياء أحمد إبراهيم يوسف (٢٠٢٠م): " متطلبات مواجهة الفساد الإداري والمالي في التعليم قبل الجامعي - دراسة ميدانية بمحافظة الدقهلية"، ماجستير - غير منشوره - كلية التربية، جامعة المنصورة، ص - ٤٦.
- (١١) محمد عامر الحمادي (٢٠١٨م): " ملامح الاقتصاد الليبي ومتطلبات بدائه، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، ع (١٠)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ص - ٢٢.
- (١٢) الهيئة العامة لمكافحة الفساد - نزاهة - (٢٠٢٢م): استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٩م - ٢٠٢٤م، التقرير السنوي الثالث ٢٠٢٢م، ص- ٢٢.

ثانيا المراجع الأجنبية

- (^١)Chapman, D. (2002). ***Corruption and the Education Sector***. USAID, MSI. Management Systems International, Washington, p. 66 .
- (^٢) Duncan Waite & David Allen (2003). corruption and Abuse of power in educational administration, ***Urban Review***, vol. 35, p-299
- (^٣) Kozoil, Margaret& Tolmie, Courtney(2011). ***Using Public Expenditure Tracking Surveys to Monitor Projects and Small Scale Programs***, A Guide book, Washington, World Bank. P 85
- (^٤) Poisson, Muriel (2010). ***Corruption and Education Policy Series***, The International Institute for Educational Planning (IEP), Paris. France. p.5
- (^٥) Banisar, D. (2011). The Right to Information and Privacy. Balancing Rights and Managing Conflicts, Washington DC. The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, p.7